فقط تسوق ٢٠ بالمئة من إنتاجنا من القطن

مدير عام الأقطان لـ«الوطن»: سمحنا للشركات الخاصة بشراء القطن المحلوج وبذر القطن من مناطق خارج السيطرة

محمود الصالح

كشف المدير العام للمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان زاهر العتال عن انتهاء عمليات حلج الأقطان المستلمة للموسم الماضي والتي بلغت ١٤ ألف طن استلمتها مراكز الاستلام من جميع المحافظات.

ولفت إلى أن الكمية العظمى من القطن المسوق كانت من المناطق المحررة في محافظة دير الزور التي وصلت كميات المسوق منها ١٠ آلاف طن من القطن المحبوب.

وأكد المدير العام في تصريح خاص لـ«الوطن» أن هذه الكمية قليلة جداً بالقياس إلى ما تم تسويقه في السنوات السابقة خلال الحرب على سورية، حيث بلغت كميات التسويق في موسم ٢٠١٩ أكثر من ٧٥ ألف طن.

ويعزو المدير السبب إلى عدم تسويق أي كمية من محافظة الحسكة، ومن جميع المناطق الواقعة خارج السيطرة، علما أن الحسكة هي المحافظة الأولى في إنتاج محصول القطن تليها محافظة الرقة، مشيراً إلى أن زراعة القطن تتركز في محافظات الحسكة ودير الزور والحسكة وخاصة في المناطق الواقعة خارج سيطرة الحكومة، لافتاً إلى أن تلك المناطق شهدت نشاطا كبيراً في تجارة الأقطان من التجار والمحالج الخاصة نظرا لوجود فرق في السعر بين ما هو مسعر في مراكز المؤسسة والتي سعرته الحكومة بمبلغ ٧٠٠ ليرة للكغ من القطن المحبوب فيما كان يباع في المناطق الواقعة خارج السيطرة بمبلغ وصل إلى ١١٠٠ ليرة سورية للكغ، ما أدى إلى عدم استلام مركز المؤسسة في الحسكة أي كمية، كما أنه لم تصلنا أي كميات من المناطق الواقعة خارج السيطرة.

وبين العتال أنه بعد انتهاء عمليات حلج الأقطان المسوقة نتج عنها ٥٠٦٢ طناً من القطن المحلوج يجري تباعا بيعها لشركات الغزل العامة وفق خطة عمل وزارة الصناعة وبالأسعار المحددة لذلك، كما نتج عن عمليات الحلج ٨٣٠٠ طن من بذور القطن تسلم تباعا لشركات الزيوت العامة.

وأوضح أنه نظراً لقلة الكميات المنتجة من القطن المحلوج وبذور القطن وعدم تغطيتها في السعر بين ما هو مسعر في مراكز المؤسسة سوى لجزء من حاجة شركات القطاع العام، وعدم وجود إمكانية لدى المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان لتأمين حاجة شركات الغزل والزيوت الخاصة من هذه المواد فقد تم السماح لشركات الغزل والزيوت الخاصة بتأمين حاجتها من القطن المحلوج وبذر القطن من المناطق الواقعة خارج السيطرة ولكن بإشراف المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان، مبيناً أن الشركات قامت بشراء ٤٠٠٠ طن من بذور القطن و١٥٠٠ طن من القطن المحلوج، وهذه الكميات ناتجة عن عمل المحالج الخاصة في المناطق خارج السيطرة، وتم استجرارها من الشركات الخاصة بموافقات من المؤسسة لكل الشركات التي طلبت تأمين حاجتها من تلك المواد، وذلك تحت إشراف المؤسسة ولقاء دفع رسوم معينة، مضيفاً: وهذا الإجراء تم نتيجة دور الدولة في مساعدة تلك الشركات الخاصة لتأمين حاجتها.

وعن الكميات المتوقع إنتاجها في المناطق خارج السيطرة بين المدير العام أنها تتراوح بين ٦٠-٧٠ ألف طن، وهذه لم يتم توريد أي كمية منها للمؤسسة بسبب فرق الأسعار، وهي ناتجة عن ٧٩ بالمئة من المساحات المزروعة بمحصول القطن في البلاد، ويصل سعر طن القطن المحلوج عالميا اليوم إلى ١٩٨٠ دولاراً، وهو يشكل ٤٠٪ من القطن المحبوب، أي إن سعر القطن عالميا قبل الحلج يقدر بحدود ٨٠٠ دولار، وتقوم المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان ببيع القطن المحلوج لمعامل الغزل العامة فقط بسعر ٢٣٠٠ ليرة للكغ الواحد وبذور القطن تسلم لمعامل الزيوت بسعر ٣٠٠ ليرة للكغ الواحد، والمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان لا تتقاضى سوى ٢ بالمئة هامش ربح مضافة إلى كلفة الشراء والحلج.

وعن الأسعار العالمية لبذور القطن بين المدير العام أنه لا سعر عالمياً محدداً لبذور القطن كما هو الحال للقطن المحلوج لكن تقريبا السعر الوسطي الدولي هو ٢٩٠ دولاراً للطن الواحد.

جدير بالذكر أن المؤتمرات السنوية لنقابات عمال الصناعات النسيجية طرحت خلال العام الحالي مشكلة النقص الكبير في كميات الأقطان المسوقة والتي لا تكفي سوى ٢٠ بالمئة من حاجة شركات الغزل والزيوت، حيث يصل الحد الأدنى لحاجة شركات الغزل إلى ٦٠ ألف طن من القطن المحلوج فيما تتجاوز حاجة شركات الزيوت العامة ١٠٠ ألف طن من بذور القطن، وكانت خطة الموسم الماضي تقضي بتسويق ١٣١ ألف طن من القطن لم نحصل سوى على ١٤ ألف طن منها. وبقي أن نقول إن هذا الواقع يضع أمام الحكومة مسؤولية وضع إستراتيجية واضحة ومجدية لاستلام كامل إنتاجنا من القطن وفق إجراءات تدفع المنتجين لتسليم إنتاجهم لمراكز الدولة، وبالتالي يتم تأمين حاجة معاملنا العامة والخاصة من هذه المادة الأساسية، لأننا اليوم سنضطر إلى استيراد كميات هائلة وبالقطع الأجنبي لتشغيل معاملنا العامة والخاصة، ولا يخفى على أحد صعوبة ذلك في الوقت الحالي.

الجمالي لـ«الوطن»: ١٤ بحثاً كلفت ١٨٠ مليون ليرة

فادي بك الشريف

كشف مدير الهيئة العليا للبحث العلمي في وزارة التعليم العالي مجد الجمالي في حديث لـ«الوطن» أن مجلس التعليم العالي اتخذ قراراً بإحداث مكاتب نقل التكنولوجيا في الجامعات السورية، تنحصر مهامها في استثمار الأبحاث في الجامعات والهيئات البحثية بما يخدم التنمية وإعادة الإعمار.

كما كشف عن توقيع اتفاق بين الهيئة ووزارة التعليم العالي وهيئة التخطيط والتعاون الدولي على إحداث وحدات البحث والتطوير في الوزارات والمؤسسات والشركات التابعة لها، لتقوم بالتنسيق مع الهيئة العليا بشأن غربلة الأبحاث والدراسات التي تخدم التطوير في تلك المؤسسات على اختلاف منتجاتها وخدماتها، مضيفاً إن العمل قائم حالياً على استكمال الإجراءات اللازمة لإحداث هذه الوحدات بعد موافقة اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء على ذلك.

وأوضح الجمالي أن الهدف من هذا التوجه هو استثمار الأبحاث لتكون قابلة للتطبيق على أرض الواقع وألا تبقى «حبيسة الأدراج»، إضافة إلى إيجاد المستثمرين وتوقيع عقود نقل التكنولوجيا، مشيراً إلى العمل على إحداث المكتب الوطني لنقل التكنولوجيا للدعم الفني للمكاتب والتصديق على العقود الموقعة.

كما أشار إلى التركيز على أبحاث خاصة بالطاقات المتجددة والزراعة والبيئة وأبحاث طبية، ضمن إطار عمل الهيئة على تطوير واقع البحث العلمي ودعم الهيئات البحثية لتحقيق أغراضها، والتنسيق فيما بينها وبين قطاعات المجتمع المختلفة، وتحقيق هدفها الأساسي في رسم وتنفيذ السياسة الوطنية الشاملة للبحث العلمي والتطوير التقاني وإستراتيجياتها بما يلبي متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

ولفت مدير الهيئة العليا إلى وجود معاناة وصعوبة في تأمين وشراء الأجهزة والتجهيزات وسط الحصار على سورية والكلف العالية جداً، علماً أن تمويل المشاريع بين المليون إلى الـ٩٠ مليوناً ليرة، مبيناً أن العام الماضي تم تمويل ١٤ بحثاً بكلفة ١٨٠ مليون ليرة، كما هناك موازنة مماثلة لدعم الأبحاث في خطة العام الجاري، مضيفاً: نعمل مع الوزارة على تحديث التشريعات الخاصة باستثمار البحث العلمي.

وبين الجمالي أنه تمت إضافة مبلغ ٥٠٠ مليون ليرة إلى الموازنات الاستثمارية لوزارات الدولة للعام ٢٠٢١ بعد توصية المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي بذلك، مشيراً إلى توزيع هذا المبلغ على الوزارات بحسب أولويات البحث العلمي فيها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن وحدات البحث والتطوير التي سيتم إحداثها في الوزارات ستكون نقطة التنسيق مع الهيئة العليا بهذا الشأن.

وأوضح الجمالي أنه تم منذ عام ٢٠١٨ حتى الآن دعم ٥٠ مشروعاً بحثياً بكلفة وصلت إلى ٦٥٠ مليوناً، مضيفاً: قامت الهيئة خلال العامين الماضيين على دعم ٤٢ مشروعاً بحثياً موزعة على ١٥ مشروعاً بحثياً في قطاعات تنموية مختلفة تم دعمها من خلال مشروع الهيئة العليا الاستثماري تحت مسمى «الموازنة الداعمة للبحث العلمي» وبتكلفة إجمالية بلغت ٣٤٢,٢ مليون ليرة سورية، إضافة إلى ٢٧ مشروعاً بحثياً من خلال مشروع الهيئة العليا الاستثماري تحت مسمى «مساهمة البحث العلمي في إعادة الإعمار، وفق مشروع رسم السياسة الوطنية للعلم والتقانة والابتكار» وبتكلفة إجمالية بلغت ٢٦١,٣ مليون ليرة.

وفيما يخص بناء منظومة البحث العلمي التنموي، أكد أن الهيئة أنجزت «الخطة الوطنية لتمكين البحث العلمي في سورية» والتي تناولت تعزيز البحث العلمي التنموي في تطوير الإنتاج والخدمات التي تقدمها مؤسسات القطاعين العام والخاص، وتنفيذاً لما ورد في الخطة.

كما قامت الهيئة العليا بتحديث استمارات التقدم بطلب الدعم المالي للأبحاث الممولة من الهيئة واستمارات تقييم الأبحاث بعد دراسة جميع متطلبات العملية البحثية وانعكاس المخرجات البحثية على التنمية وإعادة الإعمار.

بسبب التقنين الكهربائي وقلة المازوت قرى في طرطوس عطشى؟

مدير مؤسسة المياه لـ«الوطن»: نبذل جهوداً كبيرة ونعاني من صعوبات كثيرة

هيثم يحيى محمد

تتلقى «الوطن» بشكل يومي اتصالات وشكاوى من سكان العديد من قرى محافظة طرطوس يشكون فيها التأخير الكبير في وصول المياه عبر الشبكة إليهم بخلاف فترات سابقة وبالتالي اضطرار نسبة كبيرة منهم لشراء مياه الشرب من صهاريج خاصة بمبالغ مرتفعة على حساب معيشتهم.. حيث كانت تصلهم مياه الشرب خلال أقل من نصف المدة الحالية (مثلاً القرية التي كانت تصلها المياه كل أربعة أيام مرة لا تصلها الآن إلا كل ثمانية أيام أو أكثر ومن كانت تصلها كل أسبوع باتت تصلها كل أسبوعين وهكذا) ويؤكد السكان أن ذلك يعود لقلة ساعات الضخ من المشاريع إما لطول مدة التقنين الكهربائي وإما لعدم وجود أو قلة مادة المازوت لتشغيل مجموعات الديزل الموجودة.. الخ

مدير عام مؤسسة المياه بطرطوس نزار جبور بين لـ(الوطن) أن الواقع المائي في محافظة طرطوس يعتبر جيداً رغم الظروف الحالية لموارد الطاقة حيث تتم التغذية في مدينة طرطوس ومدينة بانياس على مدار ٢٤ ساعة في اليوم كما تحسن الواقع المائي كثيراً في باقي مدن ومناطق المحافظة (صافيتا- مشتى الحلو- الصفصافة- الدريكيش- الشيخ بدر- القدموس) نتيجة المشاريع العديدة التي تم استثمارها خلال السنوات الست الماضية (سنوات الحرب الظالمة) والتي تزيد على ٥٥ مشروعاً كان لها الأثر الكبير في تحسين هذا الواقع.

وأشار إلى أن اعتماد المؤسسة على كوادرها الذاتية وورشها الفنية والمساعدات المقدمة من المنظمات المانحة برعاية وزارة الموارد المائية شكل العامل الأساس في تحسين واقع الخدمة لمواطنين رغم الظروف الصعبة والاستثنائية التي يمر بها بلدنا والتي ساهمت بشكل فعال ليس في الحفاظ على سوية جيدة للخدمة في المحافظة وإنما الارتقاء بها على مستوى كامل رقعة المحافظة.

وتابع جبور: لكن لا بد من الإشارة هنا وخلال الفترة الحالية إلى الانخفاض الكبير في موارد الطاقة من (كهرباء - مازوت) رغم الجاهزية الكاملة لمشاريع المياه الأمر الذي أثر على واقع التغذية وأدى إلى تباعد الأدوار ولا سيما أن معظم المشاريع في ريف المحافظة تتكون من عدة مراحل ضخ إضافة للأطوال الكبيرة للشبكات مما اضطر المؤسسة لتركيب عشرات «السكورة» التحكم على شبكاتها لتحقيق توزيع عادل قدر الإمكان وقد كانت في غنى عن تركيبها لولا النقص الكبير في مصادر الطاقة وتم تجهيز قسم من هذه «السكورة» من المواد المعادة بعد صيانتها وإعادة تدويرها بسبب قلة الاعتمادات المالية وندرة وارتفاع أسعار المواد في السوق المحلية.

وعن الصعوبات التي ترخي بظلالها غير الجيدة على عمل المؤسسة وخدمة مشتركيها ذكر المدير العام أن هذه الصعوبات تتمثل بانخفاض كبير في موارد الطاقة /كهرباء -مازوت / ما انعكس سلباً في تأمين استمرارية التغذية بمياه الشرب للتجمعات السكانية المستفيدة ولا سيما أن العديد من مشاريع المؤسسة متعددة مراحل الضخ مما زاد الحاجة لمجموعات التوليد التي تتطلب كميات كبيرة من مادة المازوت ومبالغ مالية كبيرة للإصلاح، كما أن تخفيض الاعتمادات المالية للموازنة الاستثمارية الذي ترافق مع الارتفاع الكبير للأسعار في السوق المحلية أثر على تنفيذ المشاريع الهامة والحيوية المدرجة ضمن خطط المؤسسة لتحسين الواقع المائي وأيضاً من الصعوبات تخفيض مخصصات سيارات الخدمة من مادة البنزين رغم الزيادة الكبيرة في المشاريع التي تتطلب جاهزية دائمة وصيانات دورية وقلة عدد الآليات الهندسية والخدمية وقدمها ونقص الأيدي العاملة الخبيرة بسبب الظروف الراهنة والتوسع العشوائي في بناء المساكن في الريف وضواحي المدن يصعب تأمين التخديم بمياه الشرب.

وأشار إلى وجود صعوبة كبيرة أخرى وتتمثل بالانتشار الواسع والعشوائي لمصبات الصرف الصحي الأمر الذي يؤدي إلى تلوث مصادر مياه الشرب وخروج بعضها عن الخدمة سنوياً في فصل الشتاء لمدد متفاوتة من عدة أيام إلى عدة أشهر وخصوصاً أثناء المواسم الخيّرة لعصر الزيتون.